

جدول (١٩) : إجمالي الدين العام الخارجي

(مليون دولار)

* ديسمبر - ١٨	يونيو- ١٧	يونيو- ١٦	يونيو- ١٥	يونيو- ١٤	يونيو- ١٣	يونيو- ١٢	
٩٦,٦١٢	٩٢,٦٤٤	٧٩,٠٣٣	٥٥,٧٦٤	٤٨,٠٦٣	٤٦,٠٦٧	٤٣,٢٣٣	٣٤,٣٨٥
(١٦.٦)	(١٧.٢)	(٤١.٧)	(١٦.٠)	(٤.٣)	(٦.٦)	(٢٥.٧)	-(١.٥)
٤٨,٠٧٠	٤٧,٦٤٩	٣٤,٨٧٥	٢٤,٤٣٧	٢٥,٧٠٧	٢٩,٠٥٤	٢٨,٤٩٠	٢٥,٥٩٤
(٢٤.٢)	(٣٦.٦)	(٤٢.٧)	-(٤.٩)	-(١١.٥)	(٢.٠)	(١١.٣)	-(٥.٥)
١٣,٩٧٤	١٤,٢٧٨	٨,٩٨٥	٣,٤٩٣	٤,٩٣٨	٦,٠٨٥	٥,١٥٩	٢,٩٠١
٣٤,٠٩٦	٣٣,٣٧١	٢٥,٨٩٠	٢٠,٩٤٤	٢٠,٧٧٠	٢٢,٩٦٩	٢٣,٣٣١	٢٢,٦٩٤
٤٨,٥٤٢	٤٤,٩٩٥	٤٤,١٥٨	٣١,٣٢٨	٢٢,٣٥٦	١٧,٠١٣	١٤,٧٤٤	٨,٧٩٠
(٩.٩)	(١.٩)	(٤١.٠)	(٤٠.١)	(٣١.٤)	(١٥.٤)	(٦٧.٧)	(١٢.٥)
٢٨,٢٦٩	٢٦,٥٦٠	٣٠,٣٢٤	٢٢,١٧٤	١٦,٣١٨	١١,٠٠٥	٩,٠٦٤	٢,٦١٢
٧,٦٩٣	٦,٠٤٧	٤,٠٩٦	٣,٩٦٣	٢,٣٨٧	١,٥٤٤	١,٦٠٠	١,٦٢٤
١٢,٥٨٠	١٢,٣٨٨	٩,٧٣٨	٥,١٩١	٣,٦٥١	٤,٤٦٤	٤,٠٨٠	٤,٥٥٤
ملاحظات							
٧/	٣٢.٩	٣٧.٢	٤١.١	١٨.٣	١٥.٠	١٥.٥	١٦.٣
١٦.٤	١٩.٢	١٨.١	٨.٠	٨.٠	٩.٧	١٠.٧	٩.٢
١٦.٥	١٨.١	٢٢.٩	١٠.٣	٧.٠	٥.٧	٥.٦	٣.٢
١٨٧.٢	١٩٥.٨	٢١٢.٩	١٦٠.٣	١٠٩.١	١٠٦.٠	٨٨.٢	٧٥.٢
٥٠.٢	٤٨.٦	٥٥.٩	٥٦.٢	٤٦.٥	٣٦.٩	٣٤.١	٢٥.٦
١٠.٧	١٣.٣	١٥.٥	١٢.٦	٥.٤	٧.٩	١٦.٣	٨.٥
٢٤.٣	٢٧.٨	٣٩.٢	٤٠.٠	١٢.٨	٢١.٩	٤٧.٢	١٨.٧
٠.٤٦	٠.٥٠	٠.٢٠	٠.٣٥	٠.٠٥	٠.٠٢	٠.٠٤	٠.١٥
٢٥.٨	١٧.٨	١٢.٣	٩.٨	٨.٥	٤.٣	٤.٥	٤.٥
٣٧.٩	٢٨.٠	١٩.٧	١٤.٦	١٢.٧	٧.٤	٦.٣	٦.٣
٩٠٦.٣	٨٨٣.٩	٧٥٤.١	٥٧٣.١	٥١٣.٥	٥٠٦.٤	٤٧٥.٣	٣٨٧.٧

المصدر: وزارة المالية والبنك المركزي المصري

* بيان مبدئي.

١/ شهد الدين الخارجي خلال السنة الأخيرة زيادة تقدر بنحو ٢٣.٣ مليار دولار، وذلك كنتيجة أساسية للإقتراض عن طريق إصدار سندات دولارية بقيمة ٧ مليار دولار، وجزء من فرض صندوق النقد الدولي بقيمة ٢.٧٥ مليار دولار، وفرض من البنك الدولي بقيمة ٢ مليار دولار، فرض من بنك التنمية الأفريقي بقيمة ٠.٥ مليار دولار.

٢/ تجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضي ٢٠١٧، وذلك نقلاً عن البنك المركزي، حيث تم توزيعه ما بين سندات وديون خارجية لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد ووداع وقروض من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى التزامات على جهات حكومية منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً لنادي باريس للاندن.

٣/ طبقاً لتصنيف و منهجية البنك المركزي المصري، والذي يقوم بشطب مديونيات نادي باريس المباشرة وغير المباشرة المستحقة على الجهات الحكومية طبقاً لتواريخ إعادة الجدولة إلى العالم الخارجي، في حين تقوم الجهات الحكومية بشطب هذه المديونيات من سجلاتها فور سداد المقابل المحلي إلى البنك المركزي طبقاً لجدول السداد الأصلي (والذي يسبق تواريخ إعادة الجدولة)

٤/ قام البنك المركزي المصري بإعادة تبويب مبلغ ٤.٣ مليار دولار إلى المديونية الخارجية للقطاع الحكومي- دون تأثير على جملة الدين الخارجي- الا ان البنك المركزي لم يظهر هذا التعديل الا اعتباراً من شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨.

٥/ تم مراجعة فعليات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٤٤٣٧.٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٤٤٤٠.٦ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٥٢٥٠.٩ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.

٦/ تم حساب الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام سعر الصرف الخاص بأخر المدة.

٧/ يمكن تفسير الانخفاض في إجمالي الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٨ بأن القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ١٩/١٨ قد ارتفعت مقارنة بالعام المالي السابق.

٨/ جدير بالذكر أن الدين الخارجي في نهاية الربع يُحسب كنسبة من الصادرات السلعية والخدمات السنوية.